

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلس الأعلى للتخطيط الأمانة العامة

تقرير فني

مستقبل التنمية في الاقتصاد الكويتي

في ظل العجز المالي للدولة

محمد ناجي التوني

محمد حسن مايله

محمد صبار العنزي

يناير ١٩٩٥

الجهة المكلفة بالإعداد: فريق عمل من الأمانة العامة وتعاون مع المعهد الكويتي للأبحاث العلمية.

نبهت اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط من خطورة الوضع الاقتصادي لدولة الكويت، وما يمر به من اختلالات هيكلية باتت معها حالة استمرارها تشكل عبئا على جهود التنمية ومن ثم على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الآجلة والعاجلة. وهو ما تناولته اللجنة نشئ من التفصيل في تقريرها التحليلي بشأن الإطار العام للإصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي، وأكدت معه على ضرورة تبني برنامج واضح ذو أهداف محددة لمعالجة العجز بالميزانية العامة ضمن إطار شامل للإصلاح المالي الاقتصادي في الدولة.

واقترحت اللجنة في هذا الصدد برنامجا يستهدف التخلص تدريجيا من هذا العجز وفق بديلين رئيسيين أولهما: الوصول إلى وضع التوازن بالميزانية العامة للدولة (العجز الظاهري=صفر) بنهاية السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بينما يستهدف ثانيهما: الوصول إلى التوازن الكلي بين مجمل موارد الدولة ومجمل مصروفاتها (العجز الحقيقي=صفر) نهاية السنة المشار إليها.

ولقد تم الإشارة في هذا التقرير إلى أن هناك خيارات متعددة يمكن اللجوء إليها لتنفيذ أي من البديلين المشار إليهما، وتختلف هذه الخيارات فيما بينها وفقا لدرجة التحكم في عناصر كل من الإيرادات والنفقات، كما أنها تختلف أيضا تبعا لقدرة الدولة على زيادة إيراداتها أو تخفيض نفقاتها، ومن ثم على الإمكانيات المتاحة لتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية من ناحية أو لتقليص النفقات العامة من ناحية أخرى، بما يعنيه ذلك من ضرورة المفاضلة بين الخيارات المطروحة في ضوء تقويم لانعكاسات كل من هذه الخيارات.

الجهة المكلفة بالإعداد: فريق عمل من الأمانة العامة وتعاون مع المعهد الكويتي للأبحاث العلمية.

نهت اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط من خطورة الوضع الاقتصادي لدولة الكويت، وما يمر به من اختلالات هيكلية باتت معها حالة استمرارها تشكل عبئا على جهود التنمية ومن ثم على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الآجلة والعاجلة. وهو ما تناولته اللجنة نشئ من التفصيل في تقريرها التحليلي بشأن الإطار العام للإصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي، وأكدت معه على ضرورة تبني برنامج واضح ذو أهداف محددة لمعالجة العجز بالميزانية العامة ضمن إطار شامل للإصلاح المالي الاقتصادي في الدولة.

واقترحت اللجنة في هذا الصدد برنامجا يستهدف التخلص تدريجيا من هذا العجز وفق بديلين رئيسيين أولهما: الوصول إلى وضع التوازن بالميزانية العامة للدولة (العجز الظاهري=صفر) بنهاية السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بينما يستهدف ثانيهما: الوصول إلى التوازن الكلي بين مجمل موارد الدولة ومجمل مصروفاتها (العجز الحقيقي=صفر) نهاية السنة المشار إليها.

ولقد تم الإشارة في هذا التقرير إلى أن هناك خيارات متعددة يمكن اللجوء إليها لتنفيذ أي من البديلين المشار إليهما، وتختلف هذه الخيارات فيما بينها وفقا لدرجة التحكم في عناصر كل من الإيرادات والنفقات، كما أنها تختلف أيضا تبعا لقدرة الدولة على زيادة إيراداتها أو تخفيض نفقاتها، ومن ثم على الإمكانيات المتاحة لتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية من ناحية أو لتقليص النفقات العامة من ناحية أخرى، بما يعنيه ذلك من ضرورة المفاضلة بين الخيارات المطروحة في ضوء تقويم لانعكاسات كل من هذه الخيارات.